



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان
عليكم يا صابرين

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir



سلسلة دراسات في عهد الإمام
عليه السلام: كتاب الأئمة
عند التزمات الاختصاصية

(٣٨)

أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (ع) في ضوء عهده مالك الأشتر (ع)



تأليف

د. فوزي خيرى كاشم

١٧٧

مركز الدراسات والبحوث الإسلامية

١٧٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام)

كاتب:

فوزي خيري كاظم

نشرت في الطباعة:

مؤسسة علوم نهج البلاغة

رقمي الناشر:

مركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

5	الفهرس
6	أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام)
6	هوية الكتاب
6	إشارة
10	مقدمة المؤسسة
14	مقدمة
18	سيرة مالك الأشتر (رحمه الله)
20	صفاته:
27	وفاته:
31	أسس اختيار المسؤولين في الدولة
68	الخاتمة
71	المصادر والمراجع
71	المصادر
84	المراجع
86	المحتويات
87	تعريف مركز

أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام)

هوية الكتاب

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1880 لسنة 2018 مصدر الفهرسة:

BP38.09.S5 K39 2018 IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda رقم تصنيف: BP38.09.S5 K39 2018 المؤلف الشخصي: كاظم، فوزي خيرى. مؤلف. العنوان: أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء عهده المالك الاشر (رحمه الله) / بيان المسؤولية: تأليف الدكتور فوزي خيرى كاظم، تقديم السيد نبيل قدوري الحسني. بيانات الطبع: الطبعة الأولى. بيانات النشر: العراق، كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، 1439/2018 للهجرة. الوصف المادي: 1811 صفحة : 15X21سم. سلسلة النشر: (العتبة الحسينية المقدسة: 423). سلسلة النشر: (مؤسسة علوم نهج البلاغة، 133 وحدة الدراسات الاجتماعية، سلسلة دراسات في عهد الامام علي (ع) لمالك الاشر (ره): 38). تبصرة ببلوغرافية: يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات 66-80). موضوع شخصي: الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة - نهج البلاغة - عهد مالك الاشر شرح. موضوع شخصي: علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة - 40 للهجرة - احاديث. موضوع شخصي:

علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة - 40 للهجرة - سياسته وحكومته. موضوع شخصي: مالك بن الحارث الاشر النخعي، توفي 39 للهجرة - نقد و تفسير. مصطلح موضوعي: نظام الحكم في الاسلام. مصطلح موضوعي: النظام الاداري في الاسلام. مؤلف اضافي: دراسة ل(عمل): الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة - نهج البلاغة - عهد مالك الاشر. اسم هيئة اضافي: العتبة الحسينية المقدسة. مؤسسة علوم نهج البلاغة. جهة مصدرة. عنوان اضافي: نهج البلاغة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

ص: 1

اشارة

العنوان: BP38.09.S5 K39 2018 IQ-KaPLI ara IQ-KaPLIrdarقم تصنيف: المؤلف الشخصي: كاظم، فوزي خيرى. مؤلف. العنوان: أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء عهده المالك الاشر (رحمه الله) / بيان المسؤولية: تأليف الدكتور فوزى خيرى كاظم، تقديم السيد نبيل قدورى الحسينى. بيانات الطبع: الطبعة الأولى. بيانات النشر: العراق، كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، 1439/2018 للهجرة. الوصف المادي: 1811 صفحة : 15X21سم. سلسلة النشر: (العتبة الحسينية المقدسة: 423). سلسلة النشر: (مؤسسة علوم نهج البلاغة، 133 وحدة الدراسات الاجتماعية، سلسلة دراسات في عهد الامام علي (ع) لمالك الاشر (ره): 38). تبصرة بيلوجرافية: يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات 66-80). موضوع شخصى: الشريف الرضى، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة - نهج البلاغة - عهد مالك الأشر شرح. موضوع شخصى: علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة - 40 للهجرة - احاديث. موضوع شخصى:

علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة - 40 للهجرة - سياسته وحكومته. موضوع شخصى: مالك بن الحارث الاشر النخعي، توفي 39 للهجرة - نقد و تفسير. مصطلح موضوعي: نظام الحكم في الاسلام. مصطلح موضوعي: النظام الاداري في الاسلام. مؤلف اضافي: دراسة ل(عمل): الشريف الرضى، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة - نهج البلاغة - عهد مالك الاشر. اسم هيئة اضافي: العتبة الحسينية المقدسة. مؤسسة علوم نهج البلاغة. جهة مصدره. عنوان اضافي: نهج البلاغة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

سلسلة دراسات في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضي الله عنه) (38) وحدة الدراسات الاجتماعية

أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء عهده لمالك الأشتر (رضي الله عنه)

تأليف د. فوزي خيرى كاظم

إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة

ص: 3

جميع الحقوق محفوظة العتبة الحسينية المقدسة الطبعة الأولى 1439 هـ - 2018 م

العراق - كربلاء المقدسة - مجاور مقام علي الأكبر عليه السلام مؤسسة علوم نهج البلاغة هاتف: 07728243600 - 07815016633
الموقع الإلكتروني: www.inahj.org

الإيميل: Info@Inahj.org

تنويه: إن الأفكار والآراء المذكورة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر العتبة الحسينية المقدسة

ص: 4

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤسسة

الحمد لله على ما أنعم وله الشكر بما ألهم والثناء بما قدم من عموم نعمٍ ابتدأها وسبوغ آلاء أسداها والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد وآله الطاهرين.

أما بعد:

فإن من أبرز الحقائق التي ارتبطت بالعترة النبوية هي حقيقة الملازمة بين النص القرآني والنص النبوي ونصوص الأئمة المعصومين (عليهم السلام).

وإن خير ما يُرجع إليه في المصدايق لحديث الثقلين «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» هو صلاحية النص القرآني لكل الأزمنة متلازماً مع صلاحية

ص: 5

النصوص الشريفة للعترة النبوية لكل الأزمنة.

وما كتاب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمالك الأشر (رضى الله عنه) إلا أنموذجٌ واحدٌ من بين المئات التي زخرت بها المكتبة الإسلامية التي اکتنزت في متونها كثيراً من الحقول المعرفية مظهرة بذلك احتياج الإنسان إلى نصوص الثقلين في كل الأزمنة.

من هنا:

ارتأت مؤسسة علوم نهج البلاغة أن تخصص حقلاً معرفياً ضمن نتاجها المعرفي التخصصي في حياة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفكره، متخذة من عهده الشريف إلى مالك الأشر (رضى الله عنه) مادة خصبة للعلوم الإنسانية التي هي من أشرف العلوم ومدار بناء الإنسان وإصلاح متعلقاته الحياتية وذلك ضمن سلسلة

ص: 6

بحثية علمية موسومة ب(سلسلة دراسات في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضى الله عنه)، التي تصدر بإذن الله تباعاً، حرصاً منها على إثراء المكتبة الإسلامية والمكتبة الإنسانية بتلك الدراسات العلمية والتي تهدف إلى بيان أثر هذه النصوص في بناء الإنسان والمجتمع والدولة متلازمة مع هدف القرآن الكريم في إقامة نظام الحياة الآمنة والمفعمة بالخير والعطاء والعيش بحرية وكرامة.

وكان البحث الموسوم ب(أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء عهده لمالك الأشتر (رضوان الله عليه) من الدراسات التي سلّط الضوء على مدارس العهد الشريف واستنتاج الأسس الرئيسة لاختيار المسؤولين الذين يتسّمون المناصب في الدولة وما ينبغي أن يكونوا عليه وما يجب أن يتمتعوا به من مؤهلات إدارية

ص: 7

وشرعية تنبع من هدي الإسلام وفلسفته البناءة.

فجزى الله الباحث خير الجزاء فقد بذل جهده وعلى الله أجره، والحمد لله رب العالمين.

السيد نبيل قدوري الحسني رئيس مؤسسة علوم نهج البلاغة

ص: 8

لا- يمكن لصفحات هذا البحث - وإن كُثرت - أن تستوعب القيم الواردة في عهد الإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك بن الحارث المعروف بالأشتر (رضوان الله عليه) حين بعثه والياً على مصر، فهو دستور شامل ومتكامل للدولة، يهدف إلى معالجة قضايا الحكم والإدارة وشؤون الدولة وعلاقتها مع الأمة والحقوق والواجبات المترتبة على الحاكم تجاه الأمة، وواجبات الأمة تجاه الحاكم، فقد حوى مختلف النظريات في مختلف جوانب الحياة، فلو أردنا الجانب الديني سنجد فيه القيم الروحية العالية التي جاء بها الإسلام وعمل على إشاعتها بين الناس، والمنظومة القيمية الأخلاقية للإسلام

ترسم بوضوح بين ثنايا سطورهم، وترفل بروح التسامح وإشاعة ثقافة التسامح بين عناصر المجتمع كافة. وإن أردنا الجانب السياسي فالعهد بحد ذاته منظومة سياسية متكاملة، تتوضح فيها العناصر الأساسية للإدارة الدولة وتنظيم عملها، وحين نبغي الجانب الاقتصادي؛ فالعهد يمثل أطروحة لنظرية اقتصادية مثالية تؤسس لمجتمع متآلف متراحم، طبقاً لما جاء به الإسلام الحنيف من مبادئ سامية. أما الجانب الإداري في هذا العهد فهو منظومة متكاملة في كيفية إدارة الدولة وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين.

وعليه فلا يمكن أن نتناول بالبحث والدراسة كل هذه الجوانب مجتمعة؛ لأن ذلك يستوجب جهداً ووقتاً ومجلدات لا تستطيع صفحات هذا البحث أن تحويه. ولذا فقد اقتصرنا على جزئية صغيرة من جانب من جوانبه يمكن أن

تقف عندها ألا وهي أسس اختيار المسؤولين في الدولة وفق تعاليم الدين الإسلامي، فقد ورد فيه من الوصايا شيء كثير حول إدارة الدولة، وما يجب أن يتصف به الحاكم من صفات، وما الذي ينبغي أن يتجنبه ليصل بالمجتمع إلى التكامل المطلوب في كل الجوانب.

ولأهمية موضوع اختيار المسؤولين لغرض تسنمهم المناصب العليا في الدولة، ومراعاة الأسس الصحيحة في اختيارهم وفقاً لما جاء في الشريعة الإسلامية المقدسة، ولكون هذا الموضوع أصبح - في زمننا الحالي - أمراً في غاية الخطورة، لما نراه من عملية تخبط وعشوائية وانتقائية في اختيار المسؤول في الدولة وفقاً لنظام المحاصصة الحزبية، وعدم الأخذ بكفاءة من يتم اختياره، فقد رأينا أن نسلط الضوء على أهمية اختيار المسؤول في الدولة من وجهة نظر إمام

ص: 11

المتقين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وما رسمه وحدده من أسس قويمه في اختياره، اتخذناه ليكون موضوعاً لبحثنا هذا الموسوم با (أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء عهده لمالك الأشر رحمة الله). متناولين فيه أولاً: نبذة مختصرة عن مالك بن الحارث الأشر، بعدها دخلنا في الموضوع الأساس من البحث وهو أسس اختيار المسؤولين في الدولة من خلال العهد.

ص: 12

سيرة مالك الأشتر (رحمه الله)

هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن مسلمة بن ربيعة بن الحارث بن جذيمة بن سعد مالك بن النخع(1)، وكنيته: أبو إبراهيم نسبة إلى ولده الأكبر (إبراهيم)(2)، وسبب تلقيبه بالأشتر لأنه قد سُتِرَتْ إحدى عينيه في معركة اليرموك التي شارك فيها، وقد ضربه رجل على رأسه فسالت الجراح قيحاً إلى عينه، فشترتها(3).

ص: 13

-
- 1- ينظر: ابن الكلبي، نسب معدو اليمن الكبير، ج 1 / ص 291؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 6 / ص 213؛ ابن خياط، الطبقات، ص 148؛ البلاذري، انساب الأشراف، ج 5 / ص 30؛ ابن حزم، جمهرة انساب العرب، ص 415؛ السمعاني، الأنساب، ج 5 ص 476؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 2 / ص 121
 - 2- ابن الكلبي، نسب معدو اليمن الكبير، ج 1 / ص 292؛ ابن حزم، جمهرة انساب العرب، ص 415؛ ابن قايماز، المشتبه في الرجال، ج 1 / ص 27
 - 3- المرزباني، معجم الشعراء، ص 262 - 293؛ المزي، تهذيب الكمال، ج 7 / ص 15؛ ابن حجر، الإصابة، ص 3 / ص 482. والشر: هو انقلاب جفن العين من أعلى وأسفل وتشنجه، وقيل هو أن ينشق الجفن حتى ينفصل وقيل هو قطع الجفن الأسفل والأصل انقلابه إلى الأسفل. ينظر ابن منظور، لسان العرب، ص 60 - 61

وكان شديد الفخر بهذا اللقب، حتى أنه تفاخر به في معركة صفين إذ قال:

إني أنا الأشترُ معروف الشتر *** إني أنا الأفعى العراقيّ الذّكر(1)

اتفقت أغلب المصادر على أنه ولد في الجاهلية(2)، وأدرك الإسلام فأسلم(3)، يؤيد ذلك قيام أغلب المترجمين له بترجمته مع الصحابة،

ص: 14

1- المنقري، وقعة صفين، ج 6 / ص 451

2- الجاحظ، البيان والتبيين، ج 2 / ص 78؛ البكري، سمط اللآلي، ج 1 / ص 277؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج 10 / ص

10

3- ابن حجر، الإصابة، ج 3 ص 482

وذكر الواقدي أنه شارك في بعض المعارك في عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (1).

وكانت ولادته في إحدى قرى اليمن، ثم نزل الكوفة واتخذها مسكناً له وموطناً له ولأولاده من بعده (2). إلا أن المصادر لا تعطينا تاريخ محدد لولادته. وقد وثقه أصحاب الحديث وعدّوه من ثقاتهم في الرواية (3).

صفاته:

إن الحديث عن شخصية مالك بن الحارث

ص: 15

-
- 1- الواقدي، فتوح الشام، ج 1 / ص 62
 - 2- ابن الأثير، اللباب، ج 3 / ص 304؛ الأندلسي، المغرب في حلى المغرب، القسم الخاص بمصر، ج 1 / ص 68
 - 3- العجلي، تاريخ الثقات، ص 417؛ ابن حبان، الثقات، ج 5 / ص 389؛ المزي، تهذيب الكمال، ج 7 / ص 15؛ ابن الأثير، الكامل، ج 3 / ص 178؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 10 / ص 10

(رحمه الله) حديث لا يمكن أن تتسع له صفحات البحث القليلة التي نحن بصدددها، كذلك إن الحياة التي عاشها - والمليئة بالأحداث والبطولات - لا يمكن أن يستطيع فيها كاتب مهما حاول الاختصار أن يعطي هذه الشخصية ما يغني عن تلك السيرة التي ملأت صفحات التاريخ بطولة وإقداماً. ولكننا ملزمون بعدد قليل من الصفحات لابد لنا من الالتزام بها، على الرغم من أننا لم نوقِّ حقَّ من نحن بصدد الحديث عنه، ولكنها تكفي للتعريف به ولو ببساطة.

أولى الصفات التي عُرفت عن مالك الأشر هي شجاعته التي قلَّ نظيرها، فقد كان شجاعاً بكل ما لهذه الكلمة من معنى حتى كانت من أبرز خصائصه، وقد امتلأت كتب المؤرخين بالإشادة بتلك الشجاعة، ويكفيه شرفاً قول أمير

المؤمنين فيه لما ولّاه مصر، حين بعث له كتاب توليته: "السلام عليك يا مالك، أما بعد فإنك ممن استظهر به على إقامة الدين وأقمع به نغوة الأليم، وأسد به الثغر المغوف"⁽¹⁾.

ومن أبلغ ما وجدناه في هذا الصدد قول الجاحظ فيه: ((إن حياته هزمت أهل الشام وموته هزم أهل العراق))⁽²⁾. كما وصفه الأزدي (ت 231 هـ) بأنه: ((كان من جلداء الرجال ومن أشدائهم وأهل القوة منهم والنجدة))⁽³⁾، أما ابن الأثير (ت 630 هـ) فذكر أنه: ((أحد الفرسان المعروفين، له المقامات المشهودة في فتح

ص: 17

-
- 1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 4 / ص 119؛ صفوت، جمهرة رسائل العرب، ج 1 / ص 547
 - 2- البيان والتبيين، ج 3 / ص 257
 - 3- الواقدي، فتوح الشام، ص 233

العراق وغيره وفي الجمل وصفين))⁽¹⁾. في حين قدّم ابن أبي الحديد (ت 656 هـ) وصفاً دقيقاً لشجاعته حين قال: ((كان شديد البأس جواداً رئيساً حليماً... وكان يجمع بين اللين والعنف، فيسطو في موضع السطوة ويرفق في موضع الرفق، وإن هذا الأمر لا يصلح إلا لقوي في غير عنف ولين في غير ضعف))⁽²⁾. وقال ابن خلكان (ت 681 هـ) إنه: ((كان من الشجعان والأبطال المشهورين))⁽³⁾. وذكره الذهبي (ت 748 هـ) بقوله: ((وكان شريفاً مطاعاً، وفارساً شجاعاً))⁽⁴⁾. أما القلشقندي (ت 821 هـ) فقال: ((كان من مشاهير

ص: 18

-
- 1- اللباب في تهذيب الأنساب، ج 3 / ص 304
 - 2- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 3 / ص 417
 - 3- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 7 / ص 195؛ الأندلسي، المغرب في حلى المغرب، ج 1 / ص 68
 - 4- الذهبي، دول الإسلام، ص 24

شجعان العرب وكان رئيس قومه))⁽¹⁾. وقد عدّه ابن تغري بردي (ت 874 هـ): ((أحد الشجعان الأبطال المشهورين))⁽²⁾.

ولعلنا نحتاج إلى صفحات كثيرة حتى نستطيع إيراد جميع ما وجدناه في كتب المؤرخين من وصف لمالك (رحمه الله) وشجاعته، ولكننا سنكتفي بإيراد ما أوردناه.

وكل هذه الصفات جاءت متوافقة مع ما كان عليه من إيمان حمله بين جنبيه، واثق الخطى، يسير بثبات المؤمن، كيف لا وقد صحب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) حتى صار كما يصفه بالقول: «رحم الله مالكا فلقد كان لي كما كنت لرسول الله (صلى الله عليه وآله

ص: 19

1- نهاية الأرب، ص 194

2- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 1 / ص 105

وسلم»(1)، فأى إيمان يحمل هذا الرجل حتى يصفه أمير المؤمنين بهذا الوصف؟.

وفضلاً عن شجاعته، كان مالك خطيباً يشار إليه بالبنان، لتميزه بقوة خطابية، فائقة وحجة واضحة، وهذه الصفة أكدها جمع من المؤرخين(2).

كما كان شاعراً شهدت له ساحات الحروب التي خاضها فنطقت بشعره فضلاً عن شجاعته، فكان شعره ورجزه يواكبان سيفه أينما حلّ، وقد أفاضت المصادر التاريخية والأدبية بالكثير منها(3).

ص: 20

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 3 / ص 416

2- الذهبي، العبر، ج 1 / ص 45؛ اعيان الشيعة، ج 9 / ص 38؛ الزركلي، الأعلام، ج 6 / ص 131؛ آل ياسين، مالك بن الحارث، ص 12

3- أبو تمام، ديوان الحماسة، ج 1 / ص 39 - 40؛ أبو علي القاسي، الأمالي، ج 1 / ص 85؛ الأمدي، المؤلف والمختلف، ص 28؛ المرزباني، معجم الشعراء، ص 362؛ ابن الأثير، المثل السائر، ج 2 / ص 232؛ البكري، سمط اللالي ج 1 / ص 277

كذلك كان مالك إدارياً كفوءاً يشهد له بذلك تقلده مناصب عديدة في زمن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقد كان والياً للإمام علي (عليه السلام) أثناء خلافته على ((الموصل ونصيبين ودارا وسنجار، وآمد وهيت وعانات وغيرها))⁽¹⁾، كذلك كان والياً على الجزيرة⁽²⁾.

وآخر ولاياته كانت على مصر، إذ أرسله أمير المؤمنين (عليه السلام) بعد أن تناهى إلى سماعه قيام معاوية بن أبي سفيان (41 - 60 هـ) بإرسال عمر بن العاص ومعاوية بن حُديج في

ص: 21

1- الثقفى، الغارات، ج 2 / ص 526

2- ابن الأثير، الكامل، ج 3 / ص 177؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 1 / ص 103

أربعة آلاف رجل(1) لاحتلالها، قال: ((ما لمصر إلا أحد الرجلين: صاحبنا الذي عزلناه - يعني قيس بن سعد بن عباده - أو الأشر)) (2)، وأستقر رأيه على الأشر. فبعثه إليها إلا إنه توفي قبل أن يصل.

وفاته:

بعد أن علم معاوية بن أبي سفيان بتولية الإمام علي (عليه السلام) لمالك على مصر، علم أنه لا يستطيع الوصول إليها مادام مالك والياً عليها(3)، ولأن الغدر من شيم الجبناء، فقد احتال معاوية وعمل على قتله، ففس له

ص: 22

-
- 1- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج 2 / ص 169؛ المسعودي، مروج الذهب، ج 2 / ص 420
 - 2- الثقفى، الغارات، ج 2 / ص 526؛ ابن الأثير، الكامل، ج 3 / ص 177؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 1 / ص 103
 - 3- ابن كثير، البداية والنهاية، ج 7 / ص 324

سماً بواسطة رجل من أهل الخراج(1)، وقيل كان دهقان القلزم(2)، بعد أن وعده معاوية بعدم أخذ الخراج منه، فجعل السم في العسل وسقاه إياه فمات (رحمه الله)، وكانت شهادته عام (38 هـ)(3) بالقلزم. غير أن ابن سعد والمسعودي(4) يذكران أنه توفي ب(العريش).

ص: 23

-
- 1- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج 2 / ص 170
 - 2- القلزم: وهي مدينة مبنية على البحر ليس بها زرع ولا شجر ولا ماء، وتعد على الآبار في استخراج الماء، وتقع بين الحجاز ومصر بالقرب من مدينة السويس. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 7 / ص 645
 - 3- اليعقوبي، تاريخ، ج 2 / ص 170؛ الطبري، تاريخ، ج 4 / ص 585؛ المسعودي، مروج الذهب، ج 2 / ص 420؛ الذهبي، العبر، ج 1 / ص 45؛ ابن حجر، الإصابة، ج 3 / ص 482؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج 1 / ص 883؛ ابن العياد، شذرات الذهب، ج 1 / ص 218
 - 4- الطبقات الكبرى، ج 6 / ص 213؛ مروج الذهب، ج 2 / ص 420

وقد نقلت المصادر التاريخية فرحة معاوية باستشهاد مالك، حين بلغه الخبر فقال: ((كان لعلي يدان يمينان، قطعت أحدهما يوم صفين - يعني عمار بن ياسر - وقطعت الأخرى اليوم - يعني مالك الأشر))⁽¹⁾، وكذلك نقلوا قوله في هذه المناسبة: ((إن لله جنوداً من عسل))⁽²⁾.

أما الإمام علي (عليه السلام) فقد حزن حزناً شديداً حين بلغه هذا الخبر، فقال: ((إن الله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين. اللهم أني احتسبه عندك فإن موته من مصائب

ص: 24

-
- 1- الثقفى، الغارات، ج 2 / ص 257؛ ابن الأثير، الكامل ج 3 / ص 178؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 6 / ص 76
 - 2- البخاري، التاريخ الكبير، ج 7 / ص 188؛ البلاذري، انساب الأشراف، ج 5 / ص 110؛ المسعودي، مروج الذهب، ج 2 / ص 421

الدهر، ثم قال: رحم الله مالكا فقد وفي بعهدته، وقضى نحبته، ولقي ربه، مع إنا وطنا أنفسنا على أن نصبر على كل مصيبة بعد مصابنا برسول الله (صلى الله عليه وآله) فإنها أعظم المصائب»(1). وكذلك قال (عليه السلام): «رحم الله مالكا فلقد كان لي كما كنت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»(2).

وهذا يدل على شدة تأثير الإمام (عليه السلام) باستشهاد هذا الإنسان المخلص في إيمانه وفي صحبته لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولأمير المؤمنين علي (عليه السلام) وللدین الإسلامي الحنيف.

ص: 25

-
- 1- الثقفى، الغارات، ج 1 / ص 264؛ التستري، قاموس الرجال، ج 8 / ص 645 - 647
 - 2- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 3 / ص 416

أسس اختيار المسؤولين في الدولة

بعد التوسع الكبير الذي شهدته الدولة العربية الإسلامية في الفترة التي تلت وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) على أثر الفتوحات الإسلامية، وكذلك استحداث مدن جديدة وتمصيرها، ظهرت الحاجة للعديد من الوظائف الإدارية الجديدة لإدارة تلك الأقاليم وحفظ الأمن والنظام فيها، وتنظيم مواردها المالية، وشؤون الناس هناك، فالسلطة أصبحت غير قادرة على إدارة تلك الأقاليم بصورة مركزية ولذا اقتضت الحاجة إلى تعيين ولاية (مسؤولين) يديرون شؤون تلك الولايات، ولم تكن هذه المناصب مستحدثة، بل كانت امتداداً لإجراءات عمل بها

ص: 26

رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)، حين كان يرسل من ينوب عنه - في بعض الأحيان - لأداء بعض الأعمال في تلك الأمصار منها الدعوة إلى الإسلام وتعليم الناس هناك تعاليمه وتحفيظهم كتاب الله وشرحها لهم، فضلاً عن تولي القضاء للفصل في النزاعات التي تحدث فيها، وكذلك تدبير الأمور المالية وتنظيمها.

أما في عهد الحكام بعده (صلى الله عليه واله وسلم) ونتيجة لانتساع رقعة الدولة، وانتشار الإسلام فقد اتسع نطاق عمل هذا الوالي، وصار يحضى بالعديد من الصلاحيات في مختلف الجوانب الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن الدينية.

ومن شروط التولية أن يكون الوالي مسلماً

ص: 27

حرّاً بالغاً عاقلاً⁽¹⁾. كما يجب أن يكون عارفاً بالسياسة. والخبرة في الحرب والإدارة، وفي هذا يقول الإمام علي (عليه السلام) لأهل مصر موضعاً لهم سبب اختياره مالك بن الحارث الأشر بالقول: «الْفَجَارِ مِنْ حَرِيقِ النَّارِ، وَهُوَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ أَخُو مَدْحِجٍ، فَاسْتَمَعُوا لَهُ وَاطِيعُوا أَمْرَهُ فِيمَا طَابَقَ الْحَقُّ، فَإِنَّهُ سَدَّ يَدَ مَنْ سَدَّ يَدَ اللَّهِ، لَا كَلِيلُ الطُّبِّهِ، وَلَا نَابِي الصَّرِيْبَةِ، فَإِنْ أَمَرَكُمْ أَنْ تَنْفِرُوا فَانْفِرُوا، وَإِنْ أَمَرَكُمْ أَنْ تَقِيمُوا فَاقِيمُوا، فَإِنَّهُ لَا يَقْدِمُ وَلَا يُحْجِمُ، وَلَا يُؤَخِّرُ وَلَا يُقَدِّمُ إِلَّا عَنْ أَمْرِي، وَقَدْ آثَرْتُمْ بِهِ عَلَى نَفْسِي لِنَصِيْحَتِهِ لَكُمْ، وَشِدَّةِ شَكِيمَتِهِ عَلَيَّ عَدُوِّكُمْ»⁽²⁾.

ص: 28

1- ينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 4

2- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج 2 / ص 194؛ تاريخ الطبري، ج 5 / ص 96؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 16 / ص 156

إذن علمه بالسياسة وخبرته كانت إحدى أسباب اختياره لولاية مصر التي كان الإمام (عليه السلام) يخشى عليها من نفوذ معاوية.

ومن نظرة أولى للعهد يتبين أنّ الإمام علي (عليه السلام) أوضح أنّ المجتمع يتألف من فئات عدّة، وليس كله طبقة واحدة، ولكلّ طبقة - كما هو معروف - لها محدداتها ومتطلباتها الخاصة، فقال: «وَاعْلَمَ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْدَلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ، وَلَا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ: فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ، مِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ، وَمِنْهَا عُمَّالُ الْأَنْصَافِ وَالرَّفِيقِ، وَمِنْهَا أَهْلُ الْجَزِيَّةِ وَالْخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصَّنَاعَاتِ، وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِنَةِ»⁽¹⁾.

ص: 29

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 48

وهذا يعني أن علي الوالي أن يكون على دراية وفهم واسعين بمكونات المجتمع الذي يحكمه، فالناس ليست كلها على مستوٍ واحد ولا هم على شأنٍ واحد، لذا على الوالي أن يفهم ذلك فهماً واعياً، ويراعي مثل هذا التفاوت، وأن يكون تصرفه حكيماً، ومبني على فهمه لطبيعة هذا المجتمع المتعدد الطبقات.

ولذلك نراه (عليه السلام) يحثُّ عامله على إشاعة العدل والمساواة بين طبقات المجتمع، هذا العدل الذي هو أساس قيام الدولة ودستور وجودها، هذا الأساس الذي يعتمد على إعطاء كل ذي حقٍ حقه، من غير تعدٍ ولا تفريط، فتكون النتيجة تألف المجتمع وتحابه، والتفافه حول قيادته تحت كلِّ ظرف.

وحدد أمير المؤمنين (عليه السلام) صفات

ص: 30

الولاية وخصالهم، التي يجب أن تكون خصال حميدة محمودة، فإن احتاج الوالي إلى بعض المساعدين أو إلى عمال للمناطق التي يحكمها، وجب عليه اختيارهم وفق أسس معينة وضحتها أمير المؤمنين (عليه السلام) بالقول: «قَوْلٌ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَ حَهُمْ فِي نَفْسِكَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَإِلَى مَمْلُوكِكَ، وَأَنْتَ أَهْمُ جَيْشٍ، وَأَفْضَلُهُمْ حِلْمًا مِمَّنْ يُبْطِئُ عَنِ الْغَضَبِ، وَيَسْتَرِيحُ إِلَى الْعُدْرِ، وَيَرَأْفُ بِالضُّعْفَاءِ، وَيَنْبُو عَلَى الْأَقْوِيَاءِ، وَمِمَّنْ لَا يُثِيرُهُ الْعُنْفُ، وَلَا يَقْعُدُ بِهِ الضَّعْفُ»⁽¹⁾.

ويفهم من هذا النص أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قد حدّد أسس اختيار الولاية بالآتي:

1. الإيمان بالله ورسوله والإمام المفترض الطاعة.

ص: 31

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 51

2. الزهد في الدنيا والتعفف عنها.

3. الصبر والقدرة على ضبط النفس في التعامل مع الأمور.

4. التسامح مع الناس والعفو عن الذنوب.

5. شديد في ذات الله لا تأخذه في الحق لومة الائم.

6. أن يتمتع بالحلم والأناة والشجاعة، وأن يكون ذا رأي حازم غير متهور.

وأكد الإمام علي (عليه السلام) على مجالسة الوالي للعلماء وتقريبه الفقهاء ورعايتهم وكرامتهم وتعظيم شأنهم، لأنهم وبما يملكون من علم ودراية وتجربة سيكونون خير عون للوالي في تقديم النصح له وإرشاده، وهو ما يوضحه قوله (عليه السلام): «وَأَكْثَرُ مُدَارَسَةِ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَةِ الْحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيَتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرٌ بِإِلَادِكَ،

ص: 32

ومن الأمور التي يجب على الوالي الاهتمام بها هي نوعية جلسائه وبطانته الخاصة - وهم المستشارون - إذ إن هؤلاء يجب أن يكونوا من أهل الخير والصلاح؛ لما لهم من دور كبير في تحسين بعض المواقف التي قد تستدعي الحاجة لتدخلهم على نحو مناسب، تجنباً لاتخاذ قرار غير موفق من لدن الوالي أو الحاكم نتيجة التسرع أو عدم تقدير الأمر على الوجه الصحيح فيكون دورهم هنا هو تصحيح الأمور، لذا وجب أن يكون هؤلاء الجلساء من أهل الصلاح؛ لأنّ فيهم من يكون قليل الخير لا يحب إلا نفسه، ونتيجة لظلمه نفسه وتعديه على الله ورسوله، فقد يُحسّن للوالي أموراً غير صحيحة يُظلم فيها

ص: 33

الناس وتُصادر حقوقهم، وفي ذلك يقول (عليه السلام): «ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي حَاصَّةً وَبِطَانَةً، فِيهِمْ اسْتِثْنَاءٌ وَتَطَاوُلٌ، وَقَلَّةٌ إِنْصَافٍ [فِي مُعَامَلَةٍ،] فَاحْسِمِ مَادَّةَ أَوْلِيكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الْأَحْوَالِ، وَلَا تُقْطِعَنَّ لِأَحَدٍ مِنْ حَاشِيَتِكَ وَحَامَتِكَ قَطِيعَةً، وَلَا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ، تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ، فِي شَرْبٍ أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ، يَحْمِلُونَ مَوْثِقَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونُ مَهْنًا ذَلِكَ لَهُمْ دُونَكَ، وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» (1).

ويحذر الإمام (عليه السلام) ولاته من الذين يسعون إلى ذكر عيوب الناس أمامهم، لأن ذلك مما نهى الله عنه في كتابه الكريم بقوله: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ

ص: 34

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغه، ج 17 / ص 96

الله سَمِيعاً عَلِيماً»(1). وقد جاء في كتابه الى مالك الأشرع موصياً: «وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ، وَ أَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ، أَطْلُبُهُمْ لِمَعَايِبِ النَّاسِ، فَإِنَّ فِي الدَّاسِ عُيُوباً، أَلْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَلَا تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، وَاللَّهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ، فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ، يَسْتُرِ اللَّهُ مِنْكَ مَا تُحِبُّ سِتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ»(2).

وأوجب (عليه السلام) على الولاية التزام الحق والعدل في القريب والبعيد على حدٍ سواء حتى لو كانت العقوبة في أحد أفراد عائلته أو قرابته أو خاصته، لأن تنفيذها وعدم تعطيلها فيه سيرة محمودة للوالي لدى الرعية فيقول (عليه السلام): «وَالزِّمَّ الْحَقُّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ الْقَرِيبِ

ص: 35

1- سورة النساء: آية 148

2- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغه، ج 17 / ص 36

وَالْبَعِيدِ، وَكُنْ فِي ذَلِكَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَأَقِعْ ذَلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَخَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَابْتَغِ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَنْتَهَلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فَإِنَّ مَعَبَّةَ ذَلِكَ مَحْمُودَةٌ»(1).

هذا فضلاً عما افصحت عنه رسائل الإمام (عليه السلام) إلى ولاته من ضرورة الاهتمام بمصالح الرعية وتوخي العدل في الحكم، والتزام المسؤولية بأمانة تجاه مصالح الناس المالية والاجتماعية.

وكذلك أشار الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى موضوع في غاية الأهمية وهو اختيار الوالي لمستشارين أو وزراء يساعده في إدارة أمور الدولة والحكم، ولأهمية هذا المنصب فقد أكد أمير المؤمنين (عليه السلام) على اختيارهم بصورة

ص: 36

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 1 / ص 97

دقيقة؛ لأن لهم تأثير على الوالي بما يقدمونه من نصح وإرشاد فيما يستشارون به، لذا اشترط على واليه أن لا يكونوا ممن شغل المنصب للأشرار قبل ذلك؛ بوصفهم شركاء لولاتهم وحكامهم في آثامهم وبوصفهم مساعدين لهم ومعاونين على الظلم والآثام، فقال (عليه السلام): «شَرُّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلْأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيْرًا، وَمَنْ شَرَكَهُمْ فِي الْآثَامِ، فَلَا يَكُونَنَّ لَكَ بَطَانَةً، فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الْأَثْمَةِ، وَإِخْوَانُ الظَّالِمَةِ، وَأَنْتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلْفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَعَاذِهِمْ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَصَارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ»⁽¹⁾.

ويتحتم لمن يتقلد هذا المنصب أن يكون ورعاً تقياً نقياً، لا يتوانى عن تقديم النصح والإرشاد عند الحاجة، وأن يكون ممن يقول الحق ولا تأخذه

ص: 37

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 42

فيه لومة لائم، ويؤكد أمير المؤمنين على اختيار الأفضل منهم والأطوع للحق، وهو ما نلمسه من قوله (عليه السلام): «تَمَّ لِيَكُنْ أَثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلُهُمْ بِمَرِّ الْحَقِّ لَكَ، وَأَقْلَهُمْ مُسَاعَدَةً فِيمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ لِأَوْلِيَائِهِ، وَأَقِعَا ذَلِكَ مِنْ هَوَاكَ حَيْثُ وَقَعَ» (1).

كما يحذر الإمام (عليه السلام) الولاية والحكام من مديح المستشارين والعمال والمقربين، لأن الهدف من المديح هو تحقيق غايات و مصالح خاصة لا تتلاءم مع المصلحة العامة، فيقول (عليه السلام): «تَمَّ رُضُّهُمْ عَلَى الْإِطْرَاءِ وَلَا يَبْجَحُوكَ بِبَاطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الْإِطْرَاءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ، وَتُدْنِي مِنَ الْعِزَّةِ» (2).

ص: 38

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 42

2- المصدر نفسه، ج 17 / ص 44

ومن الصفات الواجب توفرها في هؤلاء المستشارين - كما بين أمير المؤمنين (عليه السلام) - هي أن لا يكونوا بخلاء أو جبناء، لأن هؤلاء يسعون إلى منع الخير والفضل الذي ينوي الوالي فعله للرعية، فقال (عليه السلام): «ولا تدخلن في مشورتك بخيلاً يعدل بك الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الامور ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور فأن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله»(1).

وقد ورد النهي عن البخل والتحذير منه في القرآن الكريم في آيات عدة، منها قوله تعالى: «الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا»(2)، أما الجبن فهو من الصفات التي تعود

ص: 39

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغه، ج 17 / ص 36

2- سورة النساء: آية 37

منها رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) ومن أصحابها، كما ورد في قوله: «اللهم إني أعوذ بك من الجبن، وأعوذ بك أن أُرذِلَ إلى أُرذلِ العمر، وأعوذ بك من فتنة الدنيا، وأعوذ بك من عذاب القبر»(1).

كما ويوصي الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ولاته بالتمعن باختيارهم للقضاة، إذ يجب أن يتصفوا بالعلم وسعة الصدر، وهو ما أشار إليه بقوله: «ثُمَّ اخْتَرِ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ، وَلَا تُمَحِّكُهُ(2) الْخُصُومُ، وَلَا يَتَمَادَى فِي الرِّزَالَةِ، وَلَا يَحْصَرُ مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَفْصَاهُ، وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ، وَأَخَذَهُمْ

ص: 40

1- البخاري، صحيح البخاري، ج 3 / ص 209

2- المحك: اللجاج. ابن منظور، لسان العرب، ج 10 / ص 486

بِالْحُجَجِ، وَأَقْلَهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبِرَهُمْ عَلَى تَكْشِفِ الْأُمُورِ، وَأَصَدَّ رَمَهُمْ عِنْدَ اتِّصَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزِدُّهُ إِطْرَاءٌ، وَلَا يَسَدُّ تَمِيلُهُ
إِغْرَاءٌ وَأَوْلَيْكَ قَلِيلٌ»(1)، فضلاً عن ذلك أشار (عليه السلام) إلى أنه من الضروري قيام الوالي بالإشراف على عمل القاضي ليس من باب
التدخل في عمله، وإنما من أجل الوقوف على احتياجاته وتأمينها ومنها على وجه الخصوص تأمين مستلزمات معيشته من خلال فرض
عطاء مناسب له يؤمن فيه عيش حرّ كريم له ولعائلته، حتى تقل حاجته للناس فلا يشغله عن عمله شغل آخر، ولتطمئن نفسه، وهو ما
يتوضح من قوله (عليه السلام): «ثُمَّ أَكْثَرَ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ، وَأَفْسَحَ لَهُ فِي الْبَدْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ

ص: 41

حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ»(1)، كذلك يجب على الوالي أن يتعاهد القاضي بالمنزلة الرفيعة، ويقربه منه ليطمئن القاضي على نفسه - على أقل تقدير - من منافسة الرجال ووشايتهم عليه عند الوالي، وهو قوله (عليه السلام): «وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ الرَّجَالَ لَهُ عِنْدَكَ.»(2).

ومن المناصب الأخرى التي أولاها الإمام (عليه السلام) عنايته وأوصى الولاة باختيارهم بصورة دقيقة، هو منصب الكاتب، وهذه الوظيفة الإدارية لها دورها في تنظيم أمور الدولة وحفظ الحقوق، وقد أوضح الإمام أهمية هذه الوظيفة بقوله: «لِمَا يُحْكَمُونَ مِنَ الْمَعَاقِدِ، وَيَجْمَعُونَ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ

ص: 42

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 59

2- المصدر نفسه والصفحة

خَوَاصُّ الْأُمُورِ وَعَوَامُّهَا»(1). فأهمية منصب الكتابة تكمن في اطلاع الكتاب على أسرار الامور وعلايتها ومعرفة أسرار الدولة، لذلك أوصى الولاة بضرورة العناية باختيار من يتولى هذا المنصب، وهو ما نلاحظه من قوله (عليه السلام): «ثُمَّ انْظُرْ فِي حَالِ كُتَّابِكَ، فَوَلِّ عَلَى أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ، وَاخْصِصْ رَسَائِلَكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا مَكَائِدَكَ وَأَسْرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ لَوْجُوهِ صَالِحِ الْأَخْلَاقِ مِمَّنْ لَا تُبْطِرُهُ الْكِرَامَةُ، فَيَجْتَرِي بِهَا عَلَيْكَ فِي خِلَافِكَ بِحَضْرَةِ مَلَا، وَلَا تَقْصُرْ بِهِ الْغَفْلَةَ عَنْ إِيرَادِ مُكَاتَّبَاتِ عَمَّا لِكَ عَلَيْكَ، وَإِصْدَارِ جَوَابَاتِهَا عَلَى الصَّوَابِ عَنكَ، فِيمَا يَأْخُذُ لَكَ وَيُعْطِي مِنْكَ، وَلَا يُضْعِفُ عَقْدًا اعْتَقَدَهُ لَكَ، وَلَا يَعْجِزُ عَنْ إِطْلَاقِ مَا عَقَدَ عَلَيْكَ، وَلَا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفْسِهِ فِي الْأُمُورِ، فَإِنَّ الْجَاهِلَ

ص: 43

بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلًا»(1).

أما أُسس اختيارهم، فقد أوضح أمير المؤمنين (عليه السلام) بأنه لا يكون اختيارهم على أساس الفراسة المبنية على حسن الظن - من لدن الوالي -، لأنَّ بعض الناس قد يحاولون التصنع وإظهار غير ما تبطن أنفسهم لغرض الفوز بالمنصب، فضلاً عن ذلك اختبار سيرتهم في الناس حين كانوا يتولون أعمالاً للولاية السابقين، فسيرتهم تلك هي خير مصداق لسلوكهم القادم، لذلك أشار الإمام (عليه السلام) إلى ذلك بالقول: «ثُمَّ لَا يَكُنْ اخْتِيَارُكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ (4) وَاسْتِنَامَتِكَ (5) وَحُسْنِ الظَّنِّ مَعَكَ، فَإِنَّ الرَّجَالَ يَتَعَرَّضُونَ لِفِرَاسَاتِ الْوُلايَةِ (6) بِتَصَنُّعِهِمْ (7) وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ، وَلَيْسَ

ص: 44

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 76

وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ وَالْأَمَانَةِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ اخْتَبَرَهُمْ بِمَا وُلُّوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ، فَأَعْمِدْ لِأَحْسَنِ نِيهِمْ كَمَا كَانَ فِي الْعَامَّةِ أَثَرًا، وَأَعْرِفِهِمْ بِالْأَمَانَةِ وَجْهًا، فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى نَصِيحَتِكَ لِلَّهِ وَلِمَنْ وُلِّيتَ أَمْرَهُ» (1).

وأشار الإمام (عليه السلام) إلى رعاية الوالي لعمالهم وتعهدده لهم، من خلال تحديد عطاء لهم من بيت المال ومراعاة أن يكون هذا العطاء كافٍ لسد حاجاتهم وحاجات عوائلهم ليغنيهم ذلك عن الحاجة إلى الناس، والنظر إلى ما في أيدي غيرهم، وفي ذلك سبب مهم وضحه أمير المؤمنين (عليه السلام)، فحين تسد حوائجهم تكون الحجة للوالي على العمال إذا ما خانوا الأمانة وخالفوا أمره: «ثُمَّ أَسْبَغَ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ (7)،

ص: 45

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 75 - 76

فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ أَنْفُسِهِمْ، وَغِنَى لَهُمْ عَنِ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ، أَوْ تَلَمَّوْا أَمَانَتَكَ» (1).

كذلك حذر أمير المؤمنين (عليه السلام) الولاية من نقض القوانين والسنن الصالحة التي عمل بها مصلحو هذه الأمة قبلهم، واجتمعت عليها الأمة وصلاح أمرها؛ لأن نقضها وتغييرها فيه ضرر كبير عليه وعلى المجتمع، وقد يكون هذا الضرر ضرراً مادياً يلحق بالرعية، فضلاً عن الأثر الديني لمسألة التغيير هذه، عملاً بقول رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): «من سنَّ سنةً حسنةً فعمل بها كان له أجرها، ومثل أجر من عمل بها لا ينقص من أجورهم شيئاً. ومن سنَّ سنةً سيئةً فعمل بها كان عليه وزرها ووزر

ص: 46

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 69

من عمل بها لا ينقص من أوزارهم شيئاً»(1). وهو ما عناه أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله: «وَلَا تَنْقُصُ سُنَّةَ صَالِحَةٍ عَمِلَ بِهَا صُدُورُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَاجْتَمَعَتْ بِهَا الْأُلْفَةُ، وَصَدَّ لِحَتَ عَلَيْهَا الرَّعِيَّةُ، وَلَا تُحَدِّثَنَّ سُنَّةً تَصَدَّرُ بِشَيْءٍ مِنْ مَاضِي تِلْكَ السُّنَنِ، فَيَكُونُ الْأَجْرُ لِمَنْ سَنَّهَا، وَالْوِزْرُ عَلَيْكَ بِمَا نَقَصْتَ مِنْهَا»(2).

ومن توجيهاته (عليه السلام) الأخرى للوالي، العمل على كسب ودّ الرعية وبث روح الرحمة والتألف بين أفراد المجتمع من خلال نشر العدل والمساواة بينهم، وتخفيف الصعاب عليهم، فيقول (عليه السلام): «وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَى إِلَى حُسْنِ ظَنِّ رَاعٍ بِرَعِيَّتِهِ مِنْ

ص: 47

-
- 1- أحمد بن حنبل، المسند، ج 4 / ص 361؛ الدارمي، السنن، ج 1 / ص 130؛ ابن ماجة، السنن، ج 1 / ص 74
 - 2- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغه، ج 17 / ص 47

إِحْسَانَهُ إِلَيْهِمْ، وَتَخْفِيفَهُ الْمُؤَدَّاتِ عَلَيْهِمْ، وَتَرْكِ اسْتِكْرَاهِهِ إِيَّاهُمْ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ قِبَلَهُمْ، فَلْيَكُنْ مِنْكَ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِرِعِيَّتِكَ، فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَباً طَوِيلاً، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسُنَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ حَسُنَ بِلَاؤُكَ عِنْدَهُ»(1).

وشدد أمير المؤمنين (عليه السلام) على أن لا يكون هذا الإحسان من لدن الولاية نحو الرعية متناً منهم، وإنما واجب عليهم ذلك بحسب المسؤولية الملقاة على عاتقهم، فهم ولاة الأمر والمسؤولون عن إشاعة العدل والإحسان بين من يحكموهم، وهذا ذات ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

ص: 48

أَمَّنُوا لَا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى»(1).

فالوالي يعدُّ مسؤولاً عن رعيته، وتفقدتها من قبله وإحسانه إليها من الواجبات التي لا بد له من القيام بها، عملاً بقول رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته»(2). وسيحاسبه الله سبحانه وتعالى عن رعيته مثلما يحاسب رب العائلة عن عائلته، ويتضح ذلك في مفهوم حديث الرسول (صلى الله عليه واله وسلم): «ثم إنَّ الله سأل كلَّ راعٍ عمَّا استرعاه أحفظ أم ضيِّع حتَّى يسأل الرَّجل عن أهل بيته»(3).

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) شرح

ص: 49

1- سورة البقرة: آية 264

2- البخاري، الصحيح، ج 1 / ص 211؛ مسلم، الصحيح، ج 6 / ص 8؛ أبو داود، السنن، ج 2 / ص 13

3- ابن حبان، صحيح ابن حبان، ج 1 / ص 345

ذلك ووضّحه في قوله: «وَإِيَّاكَ وَالْمَنَّ عَلَى رَعِيَّتِكَ بِإِحْسَانِكَ، أَوْ التَّزَيُّدَ فِيمَا كَانَ مِنْ فِعْلِكَ... فَإِنَّ الْمَنَّ يُبْطِلُ الْأَحْسَانَ، وَالتَّزَيُّدَ يَذْهَبُ بِنُورِ الْحَقِّ»(1).

كما أوصى (عليه السلام) ولاته بعدم إخلاف الوعود التي يعطونها للرعية، لأنّ ذلك يعد من الصفات غير المرغوبة في الإنسان عموماً، فضلاً عن كونه والياً، وهي من صفات المنافقين كما صرّح بذلك رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)(2) بقوله: «آية المنافق ثلاث إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان»(3). فقال (عليه السلام): «وَإِيَّاكَ... تَعِدُهُمْ فَتَتَّبِعَ مَوْعِدَكَ بِخُلْفِكَ... وَ الْخُلْفَ يُوجِبُ الْمَقْتَّ(5)

ص: 50

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغه، ج 17 / ص 113

2- البخاري، صحيح البخاري، ج 1 / ص 21

3- المصدر نفسه، ج 3 / ص 163

عِنْدَ اللَّهِ وَ النَّاسِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: «كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ»(1)«(2).

ويحذّر الإمام (عليه السلام) ولاته أيضاً من القتل والعدوان بغير حق وسفك الدماء الكون ذلك لا يُرضي الله سبحانه أولاً؛ فهو من الأمور التي حرّمها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَسْهَدُونَ»(3). وأول ما يقضي به يوم القيامة هو الدماء الحرام، وثانياً: أنّ ذلك يؤدي إلى زوال الملك، إذ إن سفك الولاة للدماء، إن كان بقصد تقوية سلطانهم وتثبيت أركان دولتهم، فإنّه سوف يأتي بنتيجة عكسية،

ص: 51

1- سورة الصف: اية 3

2- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 113

3- سورة البقرة: اية 84

فيقول (عليه السلام): «إِيَّاكَ وَالْدَّمَاءَ وَسَفْكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنَقْمَةٍ، وَلَا أَعْظَمَ لَتَبِعَةٍ، وَلَا أُحْرَى بِزَوَالِ نِعْمَةٍ، وَانْقِطَاعِ مُدَّةٍ، مِنْ سَفْكِ الدَّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مُبْتَدِئُ الْحُكْمِ بَيْنَ الْعِبَادِ، فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدَّمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا تُقَوِّينَ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دَمٍ حَرَامٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ، وَيُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ، وَلَا عُدْرَ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا عِنْدِي فِي قَتْلِ الْعَمْدِ، فَإِنَّ فِيهِ قَوْدَ الْبَدَنِ» (1).

أما إذا حدث القتل عن طريق الخطأ أو من دون قصد الوالي، فإن أمير المؤمنين (عليه السلام) شدد على الوالي بأن يراجع ذوي المقتول بأن يؤدي حقه لأهله وهي دية القتل، حتى يسترضيهم، ولا يتوانى في ذلك مستغلاً منصبه

ص: 52

وسلطانه، فيقول (عليه السلام) في ذلك: «وَإِنْ ابْتُلِيَتْ بِحَطِّهَا وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِالْعُقُوبَةِ، فَإِنَّ فِي الْوَكْرَةِ فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةً، فَلَا تَطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَةَ سُلْطَانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ»(1).

وهذا عين ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ»(2). فالله سبحانه لا يرتضي بالعدوان، وإنَّ الشريعة السمحاء منعت التعدي بين الأفراد سواء أكان ذلك عمداً أم بغير عمد، فحفظ

ص: 53

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 111

2- سورة البقرة: آية 178

الحقوق و العدالة و المساواة هي الأسس التي قام عليها الإسلام الحنيف، فضلاً عن إبداء التسامح و العفو عند المقدرة، وهو من شيم الكرام، و مما جاءت به الشريعة المقدسة و أكدت عليه.

و من الأمور التي أكد عليها الإمام علي (عليه السلام) الابتعاد عن اعجاب المرء بنفسه، فإن ذلك سيكون سبباً في عدم النظر إلى الأمور بمنظارها الصحيح، و بذلك يكون هذا سبب هلاكه فيقول (عليه السلام) محذرة: «وَأَيُّكَ وَالْأَعْجَابَ بِنَفْسِكَ، وَالثَّقَّةَ بِمَا يُعْجِبُكَ مِنْهَا» (1).

و كذلك نهى (عليه السلام) عن التغافل عن أخطاء خاصة الوالي و عماله، و عدم نصرة المظلوم على الرغم من علمه بظلمه و من ظلمه، لأن الله سبحانه و تعالى لن يدع ذلك دون عقاب،

ص: 54

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 113

بل وسينتصر لذلك المظلوم منه أولاً كونه المسؤول عن الرعية، وعن الناس وأخذ الحقوق والانتصار للمظلومين، فهذا واجبه الذي أوصاه به الله تعالى، وهو أيضاً واجب المسؤولية الملقاة على عاتقه بحكم تصديده لها، وقد يعد شريكاً للظالم في ظلمه؛ لأنه رأى الظلم فتركه، ولم ينصف المظلوم، قال (عليه السلام): «وَإِيَّاكَ وَالْإِسْتِثَارَ بِمَا النَّاسُ فِيهِ أُسْوَةٌ، وَالتَّعَايِي عَمَّا تُعْنَى بِهِ مِمَّا قَدْ وَضَّحَ لِلْعِيُونِ، فَإِنَّهُ مَا خُوذُ مِنْكَ لِغَيْرِكَ، وَعَمَّا قَلِيلٍ تَتَكَشَّفُ عَنْكَ أَعْطِيَةُ الْأُمُورِ، وَيُنْتَصَفُ مِنْكَ لِلْمَظْلُومِ»⁽¹⁾.

وكذلك حذر (عليه السلام) ولاته من الغضب وأمرهم بأن يملكوا أنفسهم، وأن يكونوا حذرين من الوقوع تحت سطوته، فقد

ص: 55

يطلقوا أحكاماً على أشخاص أو في القضايا التي بين أيديهم وهم في تلك الحالة من اللاشعور، وهذا ما تقود - بكل تأكيد - إلى أحكام ظالمة قد تؤدي بهم إلى التهلكة من خلال عدم رؤيتهم للحق بفعل وقوعهم تحت سيطرة الغضب، وهو ما أشار إليه (عليه السلام) بقوله: «أَمَلِكُ حَمِيَةَ أَنْفِكَ، وَسُورَةَ حَدِّكَ، وَسَطْوَةَ يَدِكَ، وَغَرْبَ لِسَانِكَ، وَاحْتِرْسَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ بِكَفِّ الْبَادِرَةِ، وَتَأْخِيرِ السَّطْوَةِ، حَتَّى يَسْكُنَ غَضَبُكَ فَتَمْلِكَ الْإِخْتِيَارَ»⁽¹⁾.

ودعاهم إلى اتباع السنن الصالحة لمن سبقهم من الحكام الأخيار العدول، ولاسيما ما نقل عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) من الآثار، والفرائض التي جاءت في كتاب الله عزَّ

ص: 56

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 113

وجلّ، وأن لا يتبعوا هوى أنفسهم سواء في الحكم أم في التعامل مع الناس، وجعل المضي على تلك السيرة الصالحة واجب وفرض محتم عليهم وليس في الأمر اختيار، ولعلّ ذلك يعود إلى كون الإلزام نابع من المسؤولية الملقاة على عاتقهم التي ارتضوا القيام بها، ولهذه المسؤولية واجب محدّد هو إشاعة العدل والمساواة والحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم، وهو ما نراه واضحاً من قوله (عليه السلام): «وَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ: مِنْ حُكْمَةٍ عَادِلَةٍ، أَوْ سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ، أَوْ أَثَرٍ عَنِ نَبِيِّنَا (صلى الله عليه وآله) أَوْ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَتَقْتَدِيَ بِمَا شَاهَدْتَ مِمَّا عَمِلْنَا بِهِ فِيهَا، وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ فِي اتِّبَاعِ مَا عَاهَدْتُ إِلَيْكَ فِي عَهْدِي هَذَا، وَاسْتَثْنَيْتُ بِهِ مِنَ الْحُجَّةِ لِنَفْسِي عَلَيْكَ، لِكَيْلَا

تَكُونُ لَكَ عِلَّةٌ عِنْدَ تَسْرُعِ نَفْسِكَ إِلَى هَوَاهَا» (1).

وكذلك حذّر الإمام (عليه السلام) ولاته من الاحتجاب عن الرعية، فهذا الأمر يجعلهم بعيدين عن المجتمع الذي يتوجب عليه مراعاته وحفظه، فضلاً عن أن مسؤوليته تجاه المجتمع تحتم عليه أن يكون قريباً من الناس لمعرفة احتياجاتهم ومشاكلهم والعمل على حلّها؛ لأن ذلك يقع ضمن مسؤولياته التي ارتضاها لنفسه، وقبل أن يكون بموضع القيادة في المجتمع، وهذا يوجب عليه الاطلاع على شؤون الناس ومراعاتها، وهو ما وضحه (عليه السلام) بقوله: «فَلَا تُطَوِّلَنَّ احْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ احْتِجَابَ الْوَلَاةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيْقِ، وَقَلَّةٌ عِلْمٍ بِالْأُمُورِ، وَالْإِحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا احْتَجَبُوا

ص: 58

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغه، ج 17 / ص 114

دُونَهُ فَيَصْغُرُ عِنْدَهُمُ الْكَبِيرُ، وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ، وَيَقْبُحُ الْحَسَنُ، وَيَحْسُنُ الْقَبِيحُ، وَيُشَابُّ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ. وَإِنَّمَا الْوَالِيُّ بَشَرٌ لَا يَعْرِفُ مَا تَوَارَى عَنْهُ النَّاسُ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَيْسَتْ عَلَى الْحَقِّ سِمَاتٌ تُعْرَفُ بِهَا ضُرُوبُ الصِّدْقِ مِنَ الْكَذِبِ»(1).

فضلاً عن ذلك بين الإمام (عليه السلام) أن حاجات الناس للوالي لا تتعدى طلب الإنصاف في المعاملة أو رفع مظلمة وقعت عليه، وأغلب حاجات الناس ما لا تكلف الوالي شيئاً قد يخاف اعطائه، مع أن إحدى صفاته التي يجب أن يتصف بها هي الكرم والسخاء، وهذا ما نتلمسه من قوله (عليه السلام): «أَنَّ أَكْثَرَ حَاجَاتِ النَّاسِ إِلَيْكَ مِمَّا لَا مَوْؤَنَةَ فِيهِ عَلَيْكَ، مِنْ شَكَاةٍ مَظْلَمَةٍ، أَوْ طَلَبِ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ»(2).

ص: 59

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغه، ج 17 / ص 90 - 91

2- المصدر نفسه، ج 17 / ص 91

فضلاً عن ذلك، يؤكد الإمام (عليه السلام) على ضرورة عمارة الأرض وإصلاحها لما فيه من أهمية اقتصادية كبيرة تعود بالنفع على المسلمين عامة، وتلمس ذلك بقوله: «... وَتَقَدُّ أَمْرَ الْخَرَجِ بِمَا يُصَلِّحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ، لِإِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَجِ وَأَهْلِهِ. وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَجِ، لِإِنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَجَ بغيرِ عِمَارَةٍ، أَخْرَبَ الْبِلَادَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلاً» (1).

ويؤكد الإمام (عليه السلام) على عامله، أن ينظر إلى رعيته بعين الرأفة وأن يأخذ حالهم وحال الأرض بعين الاعتبار، فإن ساءت الأحوال

ص: 60

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 70

فعلية التخفيف عنهم بما يصلح معه أمرهم، وفي هذا الصدد يقول: «... فَإِنْ شَكُوا تَقْلًا أَوْ عِلَّةً، أَوْ انْقِطَاعَ شَرِبٍ أَوْ بَالَةٍ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ
اِعْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرَجُّو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ، وَلَا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمُؤَوَّدَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ
يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ، وَتَزْيِينِ وَلَايَتِكَ، مَعَ اسْتِجْلَابِكَ حُسْنِ ثَنَائِهِمْ، وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِفَاضَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ...» (1).

نلاحظ من خلال هذا العهد، أن الإمام (عليه السلام) ربط صلاح الأرض بصلاح الدولة نفسها، إذ إن الاهتمام بعمارة الأرض وصيانتها مما
قد يلحق بها من أضرار طبيعية ولذلك يجب أن تتوفر الرأفة في استحصال الخراج، وهذا يؤدي

ص: 61

1- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 17 / ص 71

إلى إشاعة الثقة والمحبة وروح التعاون بين عامة الناس وولاية أمرهم، ويؤدي إلى صلاح المجتمع ككل.

مما تقدم يتبين بوضوح حرص الإمام (عليه السلام) على جباية الخراج والاهتمام بذلك، بوصفه (عليه السلام) إماماً لهذه الأمة والإمام مسؤول عن رعيته. وإن الرفق مع الرعية من الإيمان، دلّ على ذلك حديث رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): «إن الله يحب الرفق ويعين عليه»⁽¹⁾، وما روي عن الإمام الباقر (عليه السلام) إنه قال: «إن لكل شيء قفلاً وقفل الإيمان الرفق»⁽²⁾.

ص: 62

1- البرقي، المحاسن، ج 2 / ص 361؛ الكليني، الكافي، ج 2 / ص 120

2- الكليني، الكافي، ج 2 / ص 118؛ المازندراني، شرح اصول الكافي، ج 8 / ص 347

توصل البحث في نهايته إلى النتائج الآتية:

1. يعد مالك بن الحارث الأشتر (رضوان الله عليه) من الشخصيات المهمة التي نالت ثقة الإمام علي (عليه السلام) وكان على مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه على طول تاريخه الحافل في الإسلام عموماً ومع أمير المؤمنين (عليه السلام) خصوصاً.
2. يُعدّ عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك بن الحارث من أهم العهود والوثائق التي رسمت خارطة طريق متكاملة لعملية تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ورسم سياسة الدولة تجاه رعيّتها، فهو بحث يعد دستوراً شاملاً ومتكاملاً

ص: 63

يؤسس لعدالة اجتماعية قلّ نظيرها لو طبقت بشكلها الصحيح، فهي ضمانٌ لحقوق الناس والدولة بالكامل.

3. شدد أمير المؤمنين (عليه السلام) من خلال العهد - على ضرورة أن يكون اختيار المسؤولين في إدارة الدولة مؤسس على وفق النظام الإسلامي الذي يضمن أن يكون هذا الاختيار من باب (الرجل المناسب في المكان المناسب).

4. إن الأسس التي رسمها الإمام علي (عليه السلام) لاختيار المسؤول نابعة من شريعة سمحاء يؤدي السير وفقها إلى ضمان إشاعة العدالة الاجتماعية بين عموم طبقات المجتمع، من خلال وجود حاكم عادل يطبق ذلك النظام وفقاً

5. إن العهد يؤسس لإدارة ناجحة على كل المقاييس والسبل، ولعل تطبيقها يحتاج بداية إلى أن يكون رأس الإدارة من عوامل نجاحها، وهذا يعني أن الاختيار الأمثل يجب أن يبدأ من اختيار المسؤول عن الإدارة. لأنه سيكون الأداة المنفذة للمسؤولية. فقد ضم العهد بين طياته أسس الإدارة الناجحة.

6. شدّد أمير المؤمنين (عليه السلام) على وجوب أن يتحلّى المسؤول بصفات عدة لعلّ أبرز تلك الصفات: التحلي بالأمانة والنزاهة، والابتعاد عن مجالسة المنافقين وعديمي الضمير، والاكثار من مجالسة العلماء لأنهم الأنفع والأقدر على تقديم

النصح والإرشاد حين يطلب المسؤول استشارتهم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر

ابن الأثير، علي بن عبد الواحد الشيباني (ت 630 هـ)،

1. الكامل في التاريخ، دار صادر، دار بيروت، بيروت (1966).

2. اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، (بيروت د.ت).

أبن الأثير، ضياء الدين، (ت 637 هـ)

1. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: د. احمد الحوفي، دار الرفاعي، ط 1، الرياض (1982).

ص: 66

أحمد بن حنبل، أبو عبدالله احمد بن حنبل الشيباني (ت 241 هـ)،

1. المسند، دار صادر، (بيروت د.ت).

الآمدي، أبو عبدالله محمد بن عمران (ت 384 هـ)

1. المؤلف والمختلف، تحقيق: محمد بن محمد الشنوفي، مكتبة القدس (القاهرة 1935 م).

الأندلسي، ابن سعيد علي بن موسى (ت 685 هـ)

1. المغرب في حلى المغرب، تحقيق: زكي محمد حسن وآخرون، مطبعة فؤاد الأول (د.م، 1953 م)

البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي (ت 256 هـ)،

1. التاريخ الكبير، المكتبة الإسلامية - ديار

ص: 67

بكر، (تركيا د.ت).

2. صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت 1981).

البرقي، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت 274 هـ)،

1. المحاسن، تصحيح و تعليق: جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية، (طهران 1370 هـ).

البكري، أبو عبيد بن عبد العزيز الاويني (ت 487 هـ)

1. سمط اللآلي في شرح امالي القالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط 1 (الهند، د،ت)

البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر (ت 279 هـ)،

1. انساب الأشراف تحقيق و تعليق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ط 1، مؤسسة

ص: 68

الأعلمى للمطبوعات، (بيروت 1974 هـ).

ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف الأتابكي (ت 874 هـ)،

1. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (مصر د.ت).

أبو تمام، حبيب بن اوس الطائي (ت 231 هـ)

1. ديوان الحماسة، شرح العلامة التبريزي، دار القلم، (بيروت د.ت).

الثقفي، إبراهيم بن محمد (ت 283 هـ)،

1. الغارات، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي، مطابع بهمن، د.ت.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255 هـ)

1. البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، طه (القاهرة

ص: 69

ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد البستي (ت 354)،

1. الثقات، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ط 1 (الهند 1973).

2. الصحيح، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط 2، مؤسسة الرسالة، (بيروت 1993).

ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي (ت 852 هـ)،

1. الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط 1، دار الكتب العلمية، (بيروت 1415 هـ).

2. تهذيب التهذيب، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت 1989)

ابن أبي الحديد، أبو حامد بن هبة الله المدائني

(ت 656 هـ).

1. شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، دار إحياء الكتب العربية، 1959م

ابن حزم، أبو محمد علي بن احمد بن سعيد الأندلسي (ت 456 هـ - 1063 م)

1. جمهرة انساب العرب، تحقق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ط 3، (مصر، 1971)

الحموي، ياقوت بن عبدالله (ت 626 هـ)،

1. معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، (بيروت 1979).

ابن خلكان، احمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681 هـ)،

1. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، (بيروت

ص: 71

د.ت).

- خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة العصفري (ت 240 هـ).

1. الطبقات، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت 1993).

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام (ت 255 هـ)،

1. السنن، مطبعة الاعتدال، (دمشق 1349 هـ).

- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275 هـ)،

السنن، تحقيق: سعيد محمد اللحام، ط 2، دار الفكر للطباعة، بيروت 1990.

الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت 748 هـ)،

ص: 72

1. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط 1، دار الكتاب العربي، (بيروت 1987).

2. دول الإسلام، ط 2 (بيروت، 1985).

3. العبر في خبر من غير، تحقيق: صلاح الدين المنجد، ط 2، مطبعة حكومة الكويت، (الكويت 1984).

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت 230 هـ)،

1. الطبقات الكبرى، دار صادر، (بيروت. د.ت).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)،

1. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1،

ص: 73

(بيروت د.ت).

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت 562 هـ)،

1. الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، ط 1، دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت 1988).

الطبري، محمد بن جرير (ت 310 هـ)،

تاريخ الرسل والملوك، تحقيق ومراجعة: نخبة من العلماء، ط 4، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، (بيروت 1983).

العجلي، احمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن (ت 261 هـ)

1. تاريخ الثقات، تحقيق: د. عبد المعطي القلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 (لبنان 1984).

ابن العماد، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي

ص: 74

بن احمد محمد (ت 1089 هـ)

1. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط بيروت، ط 1، (لبنان 1986).

القالي، ابو علي اسماعيل بن القاسم (ت 356 هـ)

الامالي، (د،م)، (د،ت)

ابن قايماز، ابو عبد الله محمد بن احمد (ت 748 هـ)

1. المشتبه في الرجال اسمائهم وانسابهم، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار احياء الكتب العربية، ط 1 (بيروت، 1962) ابن كثير،
إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت 774 هـ)،

1. البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط 1، دار إحياء التراث العربي، (بيروت

ص: 75

ابن الكلبي، هشام بن محمد بن السائب (ت 204 هـ)

1. نسب معد و اليمن الكبير، تحقيق: د. ناجي حسن، مكتبة النهضة العربية، ط 1 (بيروت 1988).

الكليني، محمد بن يعقوب (ت 329 هـ)،

1. فروع الكافي، تحقيق: محمد جواد الفقيه ويوسف البقاعي، ط 3، دار الأضواء، (بيروت 1992).

ابن ماجه، محمد بن يزيد (ت 275 هـ)،

1. السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط 2، دار الفكر للطباعة، (بيروت د.ت).

المازندراني، مولي محمد صالح (ت 1081 هـ)،

1. شرح أصول الكافي، ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، ط 1، دار إحياء التراث

العربي للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت 2000).

الماوردي، علي بن محمد البصري (ت 450 هـ)،

1. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: احمد عبد السلام، ط 2، دار الكتب العلمية، (بيروت 2006).

المرزباني، ابو عبد الله محمد بن عمران (384 هـ)

1. معجم الشعراء، تحقيق: محمد بن محمد الشنوفي، مكتبة القدس (القاهرة 1935) المزي، جمال الدين يوسف (ت 742 هـ)،

1. تهذيب الكمال، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط 4، مؤسسة الرسالة، (بيروت 1985).

المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت 346 هـ)،

ص: 77

مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: مصطفى السيد، المكتبة التوفيقية، (القاهرة د.ت).

مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261 هـ)،

1. الصحيح، دار الفكر، (بيروت د.ت).

ابن منظور، أبو الفضل بن مكرم (ت 711 هـ)،

1. لسان العرب، نشر أدب الحوزة، (قم 1405 هـ).

نصر بن مزاحم، المنقري (ت 212 هـ)،

1. وقعة صفين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 2، المؤسسة العربية الحديثة للطبع النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت 733 هـ)

2. نهاية الأرب في فنون الأدب، المؤسسة المصرية العامة ط 2 (القاهرة د، ت) و النشر والتوزيع، (القاهرة 1382 هـ).

ص: 78

الواقدي، محمد بن عمر (ت 207 هـ)،

1. فتوح الشام، دار الجيل، (بيروت 1995).

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت 626 هـ)

1. معجم البلدان، منشورات مكتبة الاسدي (طهران 1965)

اليقوبي، احمد بن اسحق بن جعفر (ت 292 هـ)،

1. تاريخ، دار صادر، (بيروت د.ت).

المراجع

آل ياسين، محمد حسن

1. مالك بن الحارث الاشر، ط 1، (بيروت 2000 م)

الأمين، محسن العاملي (ت 1371 هـ)،

1. أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف، (بيروت 1986).

ص: 79

التستري، محمد تقي،

1. قاموس الرجال، ط 1، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، (قم 1419 هـ).

الزركلي، خير الدين

1. الاعلام، ط 3، (د.م 1969)

صفوت، احمد زكي

1. جمهرة خطب العرب (د،م)، (د،ت)

قلعجي، محمد رواس،

1. معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر، (بيروت 1988).

ص: 80

المحتويات

مقدمة المؤسسة...5

مقدمة...9

سيرة مالك الأشتر (رحمه الله)...13

صفاته...:15

وفاته...:22

أسس اختيار المسؤولين في الدولة...26

الخاتمة...63

المصادر والمراجع...66

المصادر...66

المراجع...79

ص: 81

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
(التوبة : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمة لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجاناً. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والندور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضاً الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟
ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟
تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلا:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

